بنك الإسكان
Housing Bank

نافذة الإسكان الإقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الإستراتيجي والأبحاث/ المجموعة المالية

العدد 69
تموز 2021

المحتويات

آفاق الاقتصاد العالمي 3

مخاطر الدين والتمويل في ظل جائحة كورونا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 6

مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي 8

أداء الاقتصاد الأردني 11

أداء القطاع المصرفي الأردني 17

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي 19

آفاق الاقتصاد العالمي

على خلاف المشهد الذي خلّفته الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإن أزمة جائحة كورونا كان وقعها أقل حدّة على الاقتصاديات المتقدمة مقارنة بالاقتصاديات الصاعدة والنامية التي ستكون أشد عرضة لتداعيات الجائحة على المدى الطويل في ظل درجة عالية من عدم اليقين. مع التأكيد على أن الآفاق المرتقبة لا تعتمد فقط عما ستؤول إليه المعركة بين الفيروس واللقاحات فحسب، إنما ترتهن أيضاً للضغوط المالية ومدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة على الحد بصورة فعّالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

فبعد أن شهد الاقتصاد العالمي في العام 2020 انكماشاً نسبته 3.5%، توقع البنك الدولي في عدد حزيران 2021 من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.6% عام 2021، وهي أسرع وتيرة للنمو المتوقع بعد ركود اقتصادي خلال 80 عاماً، بينما سيسجل نمواً نسبته 4.3% في العام 2022.

من جهة أخرى، تحسّنت توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في نيسان الماضي بفعل عمليات التلقيح ضد فيروس كورونا، حيث تشير التنبؤات إلى نمو الاقتصاد العالمي عام 2021 بما نسبته 6.0%، على أن تتراجع وتيرة النمو في العام 2022 لتبلغ 4.4%، ويعزى هذا النمو للانتعاش القوي الذي حققه عدد قليل من الاقتصاديات الكبرى، مع التأكيد على أن أثر الجائحة في 2020 كان من الممكن أن يكون أسوأ بثلاثة أضعاف لولا السياسات الاستثنائية التي اتخذتها الدول.

ومع ذلك، فإن الكثير من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية ما زالت تعاني من جائحة فيروس كورونا وتداعياتها التي أدت إلى تبديد ما تحقق من مكاسب في مجال الحد من البطالة والفقر على حد سواء. لذلك فإن تسريع وتيرة توزيع اللقاحات وتخفيف عبء الديون، ولا سيما على البلدان المنخفضة الدخل، أمر أساسي لضمان عدم اتساع التفاوت بين الاقتصاديات العالمية.

أبرز توقعات النمو على مستوى الاقتصاديات العالمية

أولاً: النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات المتقدمة

دفعت إجراءات المساعدات المالية واسعة النطاق، ورفع القيود المفروضة لمكافحة انتشار الفيروس بمجموعة البنك الدولي إلى تحسين توقعاته للاقتصاديات المتقدمة لعام 2021 بتحقيقها نمواً نسبته 5.4%، ولعام 2022 بما نسبته 4.0%، أما على صعيد الاقتصاديات الرئيسيّة ضمن هذه المجموعة تشير التوقعات إلى ما يلي:

- لقي الاقتصاد الأمريكي دعماً من حزمة واسعة من التدابير المالية التنشيطية، ومن المتوقع أن تنتشر عمليات التطعيم على نطاقٍ واسع بحلول منتصف عام 2021، وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيصل إلى 6.8% هذا العام، وهي أسرع وتيرة للنمو منذ عام 1984، بينما سينمو بنسبة 4.2% عام 2022.
- أسهمت سرعة عمليات التطعيم على نطاق واسع في دول الاتحاد الأوروبي في تحسين مستويات الاستهلاك، حيث يتوقع أن تسجل اقتصاديات منطقة اليورو نمواً نسبته 4.2% في 2021، على أن يرتفع إلى 4.4% في العام 2022.

ثانياً: النمو الاقتصادي على مستوى الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية

نتيجة للأثر المستمر لتداعيات جائحة كورونا من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وهبوط حاد للاستثمار، وارتفاع أعباء الديون، وزيادة مواطن الضعف المالي. فمن المتوقع أن تشهد اقتصاديات الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية نمواً نسبته 6.0% هذا العام إذا ما تم زيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأوليّة. لكن ثمة عوامل تعوّق الانتعاش في كثير من تلك البلدان منها عودة ظهور إصابات بالفيروس، وبطء حملات التلقيح، فضلاً عن توقف المساندة على صعيد السياسات في بعض الحالات. حيث ستنخفض وتيرة النمو في العام 2022 إلى 4.7%، أما على صعيد الاقتصاديات المؤثرة في هذه المجموعة يتوقع ما يلي:

- انتعاش النمو في الصين مسجلاً 8.5% هذا العام، الأمر الذي يعكس انطلاق الطلب المكبوت، بينما سيشهد العام 2022 تراجع نموها إلى 5.4%.
- أدت زيادة الحالات المصابة في الهند إلى تخفيض توقعات النمو السابقة للاقتصاد الهندي للعام 2021 إلى 8.3%، على أن يواصل انخفاض الأداء عام 2022 إلى 7.5%.

أبرز توقعات النمو (%) على المستوى العالمي وفقاً لبيانات حزيران 2021 الصادرة عن البنك الدولي:

البيـــــان	2020	متوقع 2021	متوقع 2022
العالم	**3.5–**	**5.6**	**4.3**
الاقتصاديات المتقدمة	**4.7–**	**5.4**	**4.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5–	6.8	4.2
منطقة اليورو	6.6–	4.2	4.4
اليابان	4.7-	2.9	2.6
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	**1.7–**	**6.0**	**4.7**
الصين	2.3	8.5	5.4
الهند	7.3–	8.3	7.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.9–	2.4	3.5

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/06، البنك الدولي.

حركة التجارة العالمية

مع زيادة التعافي خال عام 2021، يُتوقع تسارع وتيرة التجارة العالمية إلى 8.4%، وهو ما يرجع في الأساس إلى تعافي تجارة السلع. ومن المتوقع استمرار تراجع تجارة الخدمات عبر الحدود (السياحة) لحين إحكام السيطرة على الجائحة في جميع أنحاء العالم. ويُتوقع أن تؤدي القيود على السفر الدولي بسبب الجائحة والمخاوف من السفر بوجه أعم إلى آثار دائمة على إيرادات الدول.

هذا وقد شهد الربع الأول من هذا العام تعافي حركة التجارة العالمية في ظل انتعاش صادرات دول شرق آسيا وفي مقدمتها الصين، إلا أن التطورات التي شهدها الربع الثاني من هذا العام والمتمثلة في؛ الإغلاق المؤقت في قناة السويس، والتخوف من نشوب حرب تجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي،

بالإضافة إلى معاناة تجارة الشحن البحري العالمية أزمة حادة في الوقت الراهن نتيجة ارتفاع كبير في أسعار الشحن بسبب نقص الحاويات الناجم عن قيام شركات الملاحة العالمية بوقف تشغيل أكثر من 50% من بواخر الحاويات وذلك لغايات خفض المصاريف الإدارية والتشغيلية، وتعطُّل الكثير من الحاويات الفارغة في الموانئ الأميركية والأوروبية والأسيوية خلال فترة الإغلاقات أثناء الجائحة، الأمر الذي أدّى إلى ترتيب أعطال للحاويات في الموانئ تفوق القيمة الحقيقيّة للحاويات، والتي من شأنها جميعاً أن تؤثر على تدفقات التجارة العالمية وانتعاشها بشكل متباين بين الأقاليم.

التضخم

في ظل الانتعاش الاقتصادي المرتقب مع إعادة تشغيل الاقتصاديات العالميّة، فإن مما لا شك فيه ارتفاع معدلات التضخُّم العالمية خاصة فيما يتعلّق بأسعار السلع الأولية وأسعار النفط العالمية الأمر الذي سيعيق من السياسات الإصلاحية خاصة في بلدان الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، مما سيدفع البنوك المركزية لكبح جماح هذا الارتفاع من خلال رفع أسعار الفائدة والتخلي عن ضخ النقد في السوق.

وما يخشاه المستثمرون، أن تكون موجة التضخم سريعة وقوية ومستدامة، بما يجعل رد فعل البنوك المركزية لاحقاً قاسياً، الأمر الذي من شأنه إلحاق الضّرر بالتعافي الاقتصادي عموماً، ويؤدي إلى موجة ركود جديدة قبل أن يتعافى الاقتصاد تماماً من أزمة وباء كورونا.

ووفقاً لبيانات (أبريل 2021) لصندوق النقد الدولي وفي ضوء توقعاته بارتفاع أسعار النفط بحوالي 30% لعام 2021، يتوقع أن يبلغ حاجز التضخم لهذا العام في الاقتصاديات المتقدمة 1.6%، في حين يتوقع أن يبلغ 4.9% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

معدلات الفائدة على الودائع

شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الأشهر الأخيرة زيادات حادّة، وهو ما يعكس جزئياً تعديلات توقعات الأسواق بشأن الوتيرة التي سيتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في العودة إلى السياسة النقدية العادية مع تحسُّن آفاق النمو في الولايات المتحدة.

وتترقب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية رد فعل السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة حول الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة، خاصة فيما إذا تحولت فجأة إلى موقف متشدد مع ازدياد زخم التعافي، عندئذ يحتمل تشكل ضغوطاً سلبية على الاقتصادات ذات المديونية العالية والاحتياجات التمويلية الكبيرة. وقد يترتب على ذلك انتكاس أوضاع هذه الاقتصادات أكثر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وفيما يلي بيانات أسعار الفائدة الصادرة عن صندوق النقد الدولي الصادرة في إبريل 2021:

- ستبلغ أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر لعام 2021 ما نسبته 0.3%، على أن ترتفع نقطة مئوية واحدة في العام 2022 لتصل إلى 0.4%.
- ستبلغ أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر لعامي 2021 و2022 ما نسبته -0.5%.

مصادر البيانات

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/06، البنك الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/04، صندوق النقد الدولي.

مخاطر الدين والتمويل في ظل جائحة كورونا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جاءت استجابات البلدان لجائحة كورونا - كوفيد 19 - في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) على نطاق واسع بهدف إنقاذ الأرواح والتخفيف من وطأة الصدمة الاقتصادية. حيث تسبّبت الجائحة في تفاقم المخاطر القائمة المتعلقة بالديون وأدت إلى حدوث طفرة في الاحتياجات التمويلية. ويبحث تقرير الصندوق الدولي حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في هذه القضايا وفي السياسات التي تكفل معالجتها من خلال طرح التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما مدى فداحة المخاطر المتعلقة بالديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان قبل الجائحة؟ وماذا كانت الشواغل الأساسية؟

كانت بلدان كثيرة تعاني بالفعل من الديون المرتفعة، ومع نهاية العام 2019 كانت نسب الدين الحكومي في نصف بلدان المنطقة قد بلغت أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة في بلد واحد من كل أربعة بلدان أكثر من 15% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

ومع ضيق فرص الحصول على التمويل الخارجي، لجأت الحكومات والمؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة إلى البنوك المحلية، وترتب على ذلك اتساع درجة انكشاف البنوك للقطاع العام في العديد من الأسواق الصاعدة بالمنطقة بحيث تراوحت بين أكثر من 20% من مجموع أصول البنوك في العراق والأردن وقطر، وأكثر من 45% في الجزائر ومصر وباكستان، لتصل إلى 60% في لبنان، وفي المقابل كانت نسبة انكشاف البنوك للقطاع العام في الأسواق الصاعدة بالمناطق الأخرى 12%.

وأدت السيولة الفائضة لدى البنوك في بعض البلدان، وعدم تطور قاعدة المستثمرين المؤسسين بما فيه الكفاية في بلدان أخرى، بالإضافة إلى عدم وجود قطاع خاص أكثر نشاطاً، إلى خلق الحوافز للبنوك لحيازة السندات الحكومية حتى يحين أجل استحقاقها، مما أعاق سيولة أسواق الدين المحلية وعرقل تطورها.

التساؤل الثاني: كيف أثرت الجائحة في العجوزات والديون واستراتيجيات التمويل في المنطقة؟

أدى انهيار النشاط الاقتصادي إلى خسائر في إيرادات المالية العامة، في ظل زيادة البلدان نفقاتها الحكومية للتخفيف من آثار الجائحة. ونتيجة لذلك؛ تدهورت أرصدة المالية العامة في كل البلدان تقريباً. وبالمقارنة مع توقعات ما قبل الجائحة، ازدادت مستويات العجز الأولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بمتوسط قدره 7.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2020، وقد أدت هذه العجوزات المرتفعة واقترانها بتباطؤ النشاط الاقتصادي إلى حدوث زيادة قدرها 7 نقاط مئوية في المتوسط في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

ورغم أن ثلث بلدان المنطقة استعانت بموارد الأسواق المالية الدولية (بنسبة تمثل 25.5% من إصدارات الأسواق الصاعدة من السندات في جميع أنحاء العالم)، فقد كان للتمويل المحلي دور حيوي لا سيما خلال المرحلة الأولى من الأزمة عندما أصيبت الأسواق الدولية بالاضطراب. وعلى سبيل المثال، قامت حكومات مصر والأردن وباكستان وتونس بتغطية أكثر من 50% من إجمالي احتياجاتها التمويلية العامة في 2020 بالتمويل من البنوك المحلية.

التساؤل الثالث: ما هي التحديات التي ستواجهها الأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان نتيجة ارتفاع الاحتياجات التمويلية في المرحلة المقبلة؟

من المتوقع ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة ليصل إلى مجموع قدره 1044 مليار دولار في الفترة 2021-2022 مقارنة بمبلغ قدره 780 مليار دولار في الفترة 2018-2019. ويُتوقع أن تظل الاحتياجات التمويلية خلال الفترة من 2021-2022 أعلى من 15% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في معظم الأسواق الصاعدة بالمنطقة، رغم ضآلة الاحتياجات من استهلاك الدين الخارجي (حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي).

ونظراً لضعف توقعات الاستفادة المكثفة من موارد الأسواق الدولية، فمن المرجح أن تتسارع وتيرة انكشاف البنوك للقطاع العام في السنوات المقبلة. وقد يتسبب ذلك في مزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في وقت تزداد فيه الحاجة الماسة لتمويل القطاع الخاص لتحفيز التعافي الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي إلى احتمال زيادة تفاقم احتياجات الموازنة بنسبة قدرها 3% من إجمالي الناتج المحلي، في ظل سيناريو الصدمة المحتمل الذي ينطوي على تسارع تشديد الأوضاع المالية العالمية واقترانه بتأخر تصحيح أوضاع المالية العامة بسبب طول أمد فترة التعافي.

وإذا قامت البنوك المحلية بتمويل هذه الاحتياجات غير المتوقعة، إلى جانب التمويل المتوقع اللازم خلال الفترة 2021-2022، فسوف تستوعب كل من مصر وعمان وباكستان وتونس نسبة إضافية من أصول البنوك تتراوح بين 10% و23% في هيئة ديون حكومية مع نهاية العام 2022. ونتيجة لذلك، قد تصل بنوك مصر وباكستان إلى مستويات انكشاف للقطاع العام مماثلة للمستويات المشاهدة في الوقت الراهن في لبنان.

التساؤل الرابع: ما السياسات التي يمكن أن تساعد البلدان في الحد من مكامن الخطر المتعلقة بالديون؟

سوف تكون بلدان المنطقة بحاجة إلى استراتيجيات موثوقة ومعلنة بوضوح لإدارة أوضاع المالية العامة والدين على المدى المتوسط. وسوف تقتضي هذه الاستراتيجيات توخي الدقة في التنسيق بين السلطات التنظيمية للقطاعات النقدية والمالية العامة والمالية لصياغة رؤية مشتركة بشأن الطاقة الاستيعابية الكلية للأسواق المالية المحلية. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي أو انعدامه فسوف يتعين عليها أن تبدأ بتنفيذ خطط الضبط المالي المواتية للنمو مع انحسار الأزمة. وفي البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق، ينبغي أن يعمل صناع السياسات على نحو استباقي من أجل التخفيف من حدة مخاطر تمديد الدين وإعادة تمويله. ومن شأن المشاركة في عمليات إدارة الخصوم (مثل تمديد آجال الاستحقاق) أن يؤدي إلى تحسين شروط الديون القائمة وخصائص الدين متوسط الأجل. وفي البلدان التي تعاني من محدودية النفاذ إلى الأسواق، فمن الممكن أن تنظر الحكومات في إمكانية تعديل خصائص ديونها التجارية والثنائية.

ومن شأن تطوير أسواق رأس المال المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين بالتدريج، وزيادة الفرص المتاحة للبنوك لتنويع أصولها، بما في ذلك من إحراز المزيد من التقدم في مجال الشمول المالي، أن يساعد في الحد من المخاطر الناشئة عن انكشاف البنوك المفرط للقطاع العام. وعلى المدى المتوسط، بإمكان صناع السياسات إدخال تعديلات على القواعد التنظيمية المصرفية لتقليل التحيز الحالي في محافظ أصول البنوك نحو السندات الحكومية.

مصادر البيانات

تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2021/04، صندوق النقد الدولي.

مساهمة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي

دفعت تداعيات جائحة كورونا وما تخلّلها من إغلاق شامل ومحدودية الحركة التي فرضتها الحالة الوبائية بهدف السيطرة على انتشار الفيروس، العديد من الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم إلى تبني مختلف أشكال التحول الرقمي، وتسريع وتيرة انتشارها وتوسيع نطاقها ونشر المعرفة اللازمة للتعامل بها، على الرغم من العوائق المجتمعية والتحديات اللوجستية المرتبطة بها، حيث أبرزت الجائحة فوارق رقمية هائلة بين بلدان العالم مما يستدعي التركيز على تذليل العقبات أمام تلك الفوارق وتقليصها قدر الإمكان لأهميتها في تسيير أمور الحياة والعمل والتعليم.

والتحول الرقمي في تعريفه العام والبسيط هو عبارة عن عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لأتمتة وتحويل الأعمال والإجراءات بكل أشكالها وأنواعها من يدوية وورقية إلى إلكترونية باستخدام أدوات رقمية لتحسين الأداء العام وتسريع الإنجاز وزيادة الفاعلية لمواكبة التطور وتقديم الخدمات الأفضل.

ومما لا شك فيه أن عملية التحول الرقمي تحقق تأثيراً إيجابياً في تعزيز الشمول المالي ومساهمتها على الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك نصيب الفرد منه. فالدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى من حيث التنافسية الرقمية هي من بين أفضل عشرين دولة فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتجاوز 20 ألف دولار في كل دولة منها وفقاً للمؤشر العالمي للتنافسية الرقمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

هذا بالإضافة إلى دورها في زيادة الثقافة المالية خاصة فيما يتعلق بتقليص فجوة الجنس فيما يتعلق بنفاذ الإناث للخدمات المالية بالاستفادة من التطورات التقنية، إلى جانب دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وبما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن عام 2020 شهد زيادة في قاعدة مستخدمي الإنترنت في جميع أرجاء العالم لتضم أكثر من 5 مليارات مستخدم وفقاً للبيانات الصادرة عن Internet World Stats، لتكون بذلك نسبة انتشار استخدام الإنترنت قد ارتفعت إلى 65% بين سكان العالم المقدر لعام 2020 بحوالي 7.7 مليار إنسان.

أبرز أشكال التحول الرقمي في الأردن

مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المجتمع الأردني غير مشمول بشكل كامل جغرافياً بالخدمات البنكية، كان من المتوقع أن يكون هذا التحول السريع إلى الخدمات المالية الرقمية في ظل ظروف عصيبة، والتي كان آخرها جائحة كورونا.

فالوعي الشامل مطلوب لضمان فهم المستخدمين للأداة المالية في أيديهم وشعورهم بالثقة تجاه استخدامها والقناعة بأنها ستضيف قيمة لحياتهم. وتعمل الحكومة اليوم على قدم وساق من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على تسريع عملية التحول الرقمي في المملكة من خلال صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، ومشاريع تعنى بتعزيز عمليات الدفع الإلكتروني ومشاريع خدمات إلكترونية من خلال تطبيقات ذكية مثل تطبيق (سند)، وغيرها من المشاريع الداعمة لعملية التحول الرقمي.

هـذا وقـد حـلّ الأردن فـي المركـز الرابـع عربياً، والـ 53 عالمياً من بين 64 دولة تضمنتها النسـخة الخامسـة مـن تقريـر التنافسـية الرقميـة العالميـة، والصـادر عـن مركـز التنافسـية العالمـي لعـام 2020، والتابـع للمعهـد الدولـي للتنميـة الإداريـة IMD، ويقيـس التقريـر قـدرة الدولـة علـى تبنـي واستكشـاف التقنيـات الرقميـة المختلفـة التـي تـؤدي إلـى التحـول فـي قـرارات الحكومـة وقطـاع الأعمـال والمجتمـع.

وتشـير بيانـات تقريـر الاشـتمال المالـي الصـادر عـن البنـك المركـزي الأردنـي إلى نجـاح الاسـتراتيجية الوطنية للاشـتمال المالـي (2018-2020) فـي رفـع نسـبة الشـمول المالـي إلـى 50% فـي نهايـة عـام 2020 مقارنـة مـع 33.1% عـام 2018، وفيمـا يلـي أبـرز أشـكال التحـول الرقمـي علـى السـاحة المحليـة:

الحكومة الإلكترونية

تعـرّف الأمـم المتحـدة الحكومـة الإلكترونيـة بأنهـا اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات مـن شـبكات حاسـوب، إنترنـت، أجهـزة فاكـس وهواتـف لدعـم الأعمـال والخدمـات الحكوميـة للمواطنيـن. وبـدأ مشـروع الحكومـة الإلكترونيـة فـي الأردن عـام 2001، وتقـدم الحكومـة اليوم أكثر مـن 400 خدمة إلكترونيـة مـن خلال مؤسسـات عـدة منها؛ (أمانة عمّان الكبرى، دائرة الأراضي والمسـاحة، دائرة الجمارك، الأحوال المدنية، المؤسسـة العامة للضمان الاجتماعي، وزارة العدل، دائرة ترخيص السـواقين والمركبات، وزارة التنميـة الاجتماعيـة، وزارة الإدارة المحليـة، هيئـة الاسـتثمار، وزارة الطاقـة والثـروة المعدنيـة، ديـوان الخدمـة المدنيـة، صنـدوق المعونة الوطنية، ووزارة السـياحة).

وبحسـب بيانـات حكوميـة، بلـغ عـدد المعاملات المنجـزة إلكترونياً فـي وزارات ومؤسسـات حكومية عدة العـام الماضـي 2020 حوالـي 14 مليـون معاملـة إلكترونيـة.

ووفقـاً لآخـر إحصائية خاصة بمؤشـر تطور الحكومة الإلكترونيـة للأمم المتحدة، تراجـع الأردن من المرتبة 98 فـي العـام 2018 إلـى المرتبـة 119 عـام 2019 مـن بيـن 193 دولـة شـملها المؤشـر.

نظام المدفوعات الوطني "eFAWATEERcom"

وهـو عبـارة عـن نظـام يربـط البنـوك العاملـة فـي المملكـة مـع الجهـات المفوتـرة بإشـراف البنـك المركـزي الأردنـي وإدارة شـركة مدفوعاتكـم؛ وهـي شـركة ناشـئة أردنيـة تأسسـت عـام 2011.

ويمكـن نظـام "إي فواتيركـم" مسـتخدميه مـن اسـتعراض ومعرفـة قيمـة فواتيـره لـدى الجهـات المفوتـرة وسـدادها إلكترونيـاً عبـر قنـوات إلكترونيـة متعـددة ومتاحـة علـى مـدار السـاعة بـكل سـهولة وأمـان، منهـا؛ البنـوك، والصرافـات الآليـة، والإنترنـت المصرفـي، وجهـاز الهاتـف الخلـوي.

وتتـوزع هـذه الجهـات المفوتـرة المرتبطـة علـى النظـام بيـن شـركات الاتصـالات، المؤسسـات والدوائـر الحكوميـة، الجامعـات، شـركات الكهربـاء والميـاه، النقابات والجمعيـات، وغيرها من الجهـات التي يتجاوز عددهـا عـن 300 جهـة مـن القطاعيـن العـام والخـاص، والتـي تتيـح للمواطنيـن سـداد أكثـر مـن 700 خدمـة مربوطـة علـى النظـام.

هـذا وقـد حققـت حـركات الدفـع المنفـذة مـن خـلال النظـام لعـام 2020 نمـواً ملحوظـاً بلغـت نسـبته 56% فـي عددهـا، و10% فـي قيمتهـا مقارنـة بالعـام 2019.

نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال "المحافظ الإلكترونية"

وهي حسابات مالية إلكترونية يمكن الوصول إليها واستخدامها من خلال تطبيق على الهاتف النقال، وتقدم المحافظ استخدامات متعددة، بما في ذلك تحويل الأموال والادخار بدون فائدة، دفع الفواتير، الدفع للمشتريات والتسوق الإلكتروني.

ويتم تسجيل المحفظة على رقم الهاتف النقال مما يجعله رقم الحساب والمعرف الوحيد للمحفظة، ويمكن لكل المقيمين في المملكة تسجيل محفظتين كحد أقصى على رقمي هاتف نقال منفصلين.

تجدر الإشارة إلى أن هناك 7 مقدمين لخدمة الدفع عبر الهاتف النقال يقدمون خدمة المحافظ الإلكترونية وبواقع 1.2 مليون محفظة إلكترونية، ويتم تنظيم الخدمة من قبل البنك المركزي الأردني.

وضمن هذا الإطار، بلغ إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها لعام 2020 في النظام سواء من خلال مقدمي خدمات الدفع أو الحسابات البنكية التي تم ربطها بالنظام عن طريق البنوك المشاركة حوالي 1.1 مليون محفظة وحساب بنكي بارتفاع بلغت نسبته 113% عن عام 2019. كما بلغت عدد العمليات المالية التي تم تنفيذها من خلال النظام حوالي 12 مليون عملية وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.082 مليار دينار بارتفاع بلغت نسبته 213% في عدد عمليات الدفع المنفذة، وبنسبة 571% من قيمة عمليات الدفع.

نظام الدفع الفوري "CliQ"

وهو أحدث أنظمة الدفع الإلكتروني في الأردن، والذي تم إطلاقه في العام 2020 من قبل الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) وبإشراف البنك المركزي الأردني، وهو نظام دفع فوري يمتاز بقدرته على إحداث ثورة في النظام البيئي للمدفوعات المحلية، من خلال الاستفادة من المتطلبات الدولية للبنى التحتية للسوق المالي ومعايير الدفع المتطورة.

فمن خلال نظام الدفع الفوري «كليك» أصبح إجراء التحويلات المالية الفورية بين البنوك ممكناً لعملاء البنوك في الأردن. ويكمن الدافع الأساسي لإطلاق كليك في الطلب المتزايد على تسريع مدفوعات التجزئة لتمكين تدفق الأموال بين حسابات المرسل والمستقبل بشكل فوري.

وتشير بيانات البنك المركزي إلى أنه خلال عام 2020 قد تم تنفيذ 7,826 حركة من قبل البنوك المشاركة في النظام وبقيمة بلغت حوالي 1 مليون دينار.

مصادر البيانات

- المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD.
- Internet World Stats.
- البنك المركزي الأردني.
- مدفوعاتكم.
- جوباك.

أداء الاقتصاد الأردني

سعت الإجراءات الصحية التي تبنّتها المملكة بالدرجة الأولى، ومن ثم النقدية والمالية، إلى دعم الأداء الاقتصادي والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وتقوية مسارات التعافي، إلا أن طول أمد جائحة كورونا قد فاقم من مستوى الظروف الصعبة التي كان يواجهها الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة والمتمثلة في تباطؤ نسب النمو الاقتصادي، وما نجم عن ذلك من ارتفاع في مستويات الدين العام والبطالة ونسب الفقر.

النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة

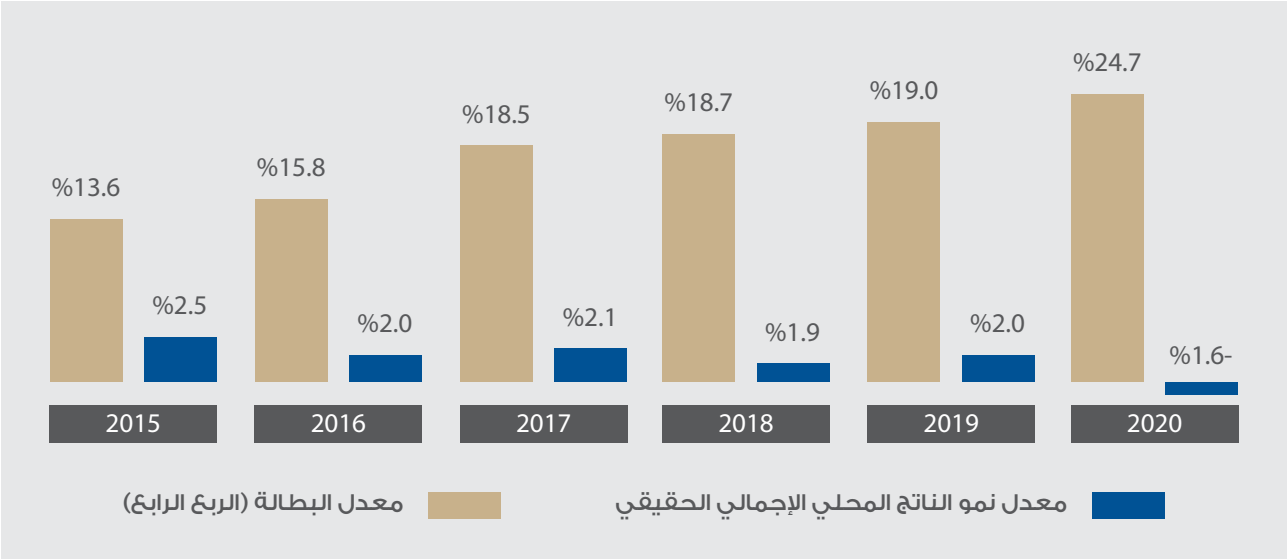

ومع اجتياح الموجة الثانية للجّائحة في بداية شهر شباط من هذا العام 2021 وتدهور الوضع الصحي، اضطرت الحكومة إلى فرض المزيد من القيود الاحترازية منها؛ معاودة إغلاق يوم الجمعة، وتمديد ساعات حظر التجول، وإغلاق شريحة واسعة من المنشآت العاملة في القطاعات الحيوية مثل (السياحة، التعدين، الإنشاءات والمقاولات، الأندية الرياضية)، الأمر الذي تسبب بتضاؤل ثقة المجتمع الأردني في قدرة الاقتصاد على التخفيف من تداعيات كورونا على الفرد والأسر والمجتمع.

وضمن هذا السياق؛ أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بأن 78% من الأردنيين يعتقدون بأن الأوضاع الاقتصادية في الأردن تسير في الاتجاه السلبي حالياً وفقاً لنتائج الاستطلاع الصادرة خلال شهر أيار الماضي، وتعتبر التحديات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة (التضخم) ومعالجة قضايا الفقر والبطالة من أكثر القضايا أهمية عند الأردنيين.

هذا وقد شهدت بداية النصف الثاني من هذا العام بوادر تفاؤلٍ حذر في تحرك عجلة الاقتصاد وإنعاش الحركة التجارية والقطاع السياحي بالتزامن مع الإعلان الحكومي عن خطة تدريجية واضحة تمتد زمنياً حتى مطلع شهر أيلول لفتح القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة وتقليص ساعات الحظر الجزئي مشروطاً بتحسن الوضع الوبائي للمملكة، والتسريع في وتيرة عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، مع استمرار المراجعة الدورية لهذه الخطة وفقاً للحالة الوبائية.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية من هذا العام:

النمو الاقتصادي

سجل الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة انخفاضاً نسبته -1.6% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 والبالغ 2.0%، وتشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي إلى أن معظم القطاعات الاقتصادية قد حققت تراجعاً خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019. وتشير النتائج إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم حقق أعلى انخفاض خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبته -8.8%، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمعدل انخفاض بلغت نسبته -5.7%، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بمعدل بلغت نسبته -4.1%، ثم قطاع الإنشاءات بمعدل بلغت نسبته - 3.0%، وكذلك قطاع الصناعات التحويلية بمعدل انخفاض بلغت نسبته - 2.4%. وفيما يلي بعض أهم التوقعات والتقديرات الصادرة محلياً وعالمياً للنمو الاقتصادي الأردني:

- تتوقع مجموعة البنك الدولي تحسن الاقتصاد الأردني في عام 2021 ليسجل نمواً نسبته 1.4%، على أن يسجل العام 2022 نمواً نسبته 2.2% وهو أعلى من المستويات المسجلة ما قبل الجائحة في العام 2019 والبالغة حينها 2.0%.
- تشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تحقق المملكة نمواً اقتصادياً نسبته 2.0% لعام 2021، على أن يواصل أداءه الإيجابي ليسجل نمواً نسبته 2.7% عام 2022، في انعكاس لتعافٍ تدريجي مع انحسار الجائحة.
- توقع صندوق النقد العربي في ظل التعافي المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي والتدرج في احتواء التداعيات الناتجة عن الوباء أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 2.5% في العام 2021، ليواصل نموه في العام 2022 بما نسبته 3.0%.
- تتوقع بيانات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ارتفاعاً نسبته 2.5% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2021، على أن يواصل الأردن تعافيه الاقتصادي في عام 2022 وبمعدل نمو 3.0%.

معدل التضخم

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) للأربعة أشهر الأولى من عام 2021 نمواً نسبته 0.4% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020، ويعزى هذا المستوى المسجل إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالمياً بالإضافة إلى تحسن معدلات الاستهلاك محلياً في ضوء تخفيف القيود الاحترازية التي كانت قد فرضتها الحكومة لمجابهة الجائحة.

وارتفع معدل التضخم الأساسي للأربعة أشهر الأولى من العام 2021 (والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل) وبما نسبته 1.1% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020. وفيما يلي بعض أهم التوقعات والتقديرات الصادرة محلياً وعالمياً للتضخم في الأردن:

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصاحب النمو المتوقع في أداء الاقتصاد الأردني لعام 2021 تضخماً في مستويات الأسعار نسبته 2.3%، بعد أن بلغ 0.4% لعام 2020.
- تشير توقعات صندوق النقد العربي وصول معدل التضخم في الأردن لعام 2021 ما نسبته 1.3%، على أن يرتفع إلى 1.7% في العام 2022.

معدل البطالة

فاقمت جائحة كورونا من معدلات البطالة في الأردن، لتصل إلى مستويات قياسية لم تسجلها المملكة من قبل، حيث بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2021 ما نسبته 25.0%، بارتفاع مقداره 5.7 نقطة مئوية عن الربع الأول من عام 2020، وفيما يلي أبرز التفاصيل المتعلقة بمعدل البطالة للربع الأول 2021:

- بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الأول من عام 2021 ما نسبته 24.2% مقابل 28.5% للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار 6.1 نقطة مئوية، فيما ارتفع للإناث بمقدار 4.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2020.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة مادبا وبنسبة بلغت 28.3%، فيما سُجل أدنى معدل للبطالة في محافظة الكرك وبنسبة بلغت 17.0%.
- سُجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و20-24 سنة، حيث بلغ المعدل 61.5% و45.7% لكل منهما على التوالي.

المالية العامة

على الرغم من ارتفاع النفقات الجارية التي تم توجيه جزء كبير منها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا إلا أن بيانات المالية العامة للربع الأول من العام الحالي قد أظهرت تحسناً واضحاً في تحصيلات الإيرادات المحلية لترتفع بحوالي 314.5 مليون دينار أو ما نسبته 21.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2020 لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دينار، وهي مرشحة للتحسن في ظل الانفتاح المتوقع للقطاعات الاقتصادية في النصف الثاني من هذا العام، وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2021:

- أسفرت تطورات المالية العامة عن تراجع العجز المالي بعد المنح بما نسبته 38.7% ليصل إلى 274.2 مليون دينار، مقارنة بعجز مالي قدره 447.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن الإيرادات المحلية.
- بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة 87.1%، وتشير زيادة هذه النسبة إلى تقلص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

تطورات المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2021

مليون دينار

البيان/ السنة	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	نسبة التغير%
الإيرادات المحلية	1,482.6	1,797.1	21.2
المنح الخارجية	88.7	54.5	(38.6)
إجمالي الإيرادات والمنح	**1,571.3**	**1,851.7**	**17.8**
النفقات الجارية	1933.5	2043.3	5.7
النفقات الرأسمالية	84.9	82.5	(2.8)
إجمالي النفقات	**2,018.4**	**2,125.8**	**5.3**
الوفر (العجز) المالي "بعد المنح"	**(447.1)**	**(274.2)**	**(38.7)**
الوفر (العجز) المالي "قبل المنح"	(535.7)	(328.7)	(38.6)

المديونية

واصلت مديونية المملكة ارتفاعها جراء مواصلة سياسة الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية عجز الموازنة والإنفاق العام وتمويل تدابير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الأساسية، حيث بلغ رصيد إجمالي الدين العام حتى نهاية شهر آذار 2021 (شاملاً مديونية صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) ما قيمته 33.5 مليار دينار أو ما نسبته 107.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام 2021 مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2020 أو ما نسبته 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، وفيما يلي أبرز التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الداخلي للحكومة المركزية في نهاية شهر 2021/3 بما نسبته 2.6% عن رصيد نهاية العام 2020 ليصل إلى 19.4 مليار دينار، أي ما نسبته 62.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام 2021.
- ارتفع رصيد إجمالي الدَّيْن الخارجي بنهاية شهر 2021/3 بما نسبته 0.2% عن رصيد نهاية عام 2020 ليصل إلى 14.1 مليار دينار أي ما نسبته 44.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آذار من عام 2021.
- تتوقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني وصول الديون الحكومية في الأردن إلى الذروة في عام 2021 بحيث تسجل ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، على أن تنخفض إلى 2.7% في عام 2022.

تطورات المديونية حتى نهاية آذار من عام 2021

مليون دينار

البيان/ السنة	2020	آذار 2021	نسبة التغير %
إجمالي الدَّيْن الداخلي للحكومة المركزية	18,933.7	19,427.0	2.6
إجمالي الدَّيْن الداخلي/ الناتج المحلي الإجمالي	%61.0	%62.1	1.1 نقطة مئوية
إجمالي الدَّيْن الخارجي	14,098.3	14,067.1	(0.2)
إجمالي الدَّيْن الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي	%45.4	%44.9	(0.5) نقطة مئوية
إجمالي الدَّيْن العام	**33,032.0**	**33,494.1**	**1.4**
إجمالي الدَّيْن العام/ الناتج المحلي الإجمالي	**%106.5**	**%107.0**	**0.5 نقاط مئوية**

قطاع التجارة الخارجية

شهد العجز في الميزان التجاري للربع الأول من عام 2021 اتجاهاً تصاعدياً بعد أن سجل ارتفاعاً نسبته 22.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020 ليصل إلى 1.9 مليار دينار أردني، وفيما يلي أبرز التطورات على جانبي الميزان التجاري لهذه الفترة:

- ارتفعت الصادرات الكلية للربع الأول من عام 2021 بنسبة 3.4% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020، لتصل إلى 1.4 مليار دينار أردني.
- ارتفعت مستوردات المملكة للربع الأول من عام 2021 بنسبة 13.7% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020، لتصل إلى 3.3 مليار دينار أردني.
- بلغت تغطية الصادرات الكلية للمستوردات للربع الأول من عام 2021 ما نسبته 42.9%، مقارنة بـ 47.2% للفترة المماثلة من عام 2020، أي بانخفاض مقداره 4.3 نقطة مئوية.

تطورات التجارة الخارجية خلال الربع الأول من العام 2021

مليون دينار

البيان / السنة	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	نسبة التغير %
الصادرات الوطنية	1,201.6	1,268.1	5.5
المعاد تصديره	178.9	159.5	(10.8)
الصادرات الكلية	**1,380.5**	**1,427.6**	**3.4**
المستوردات الكلية	**2,925.4**	**3,326.6**	**13.7**
الفائض (العجز) التجاري	**(1,544.9)**	**(1,899.0)**	**22.9**
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	%47.2	%42.9	(4.3) نقطة مئوية

ميزان المدفوعات

يرجح صندوق النقد الدولي أن يسجل العجز في الحساب الجاري خلال العام الحالي 2021 ما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتراجع إلى 4.0% من الناتج المحلي خلال العام المقبل 2022.

ويتأثر مستوى عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بعدد من البنود البارزة المكونة لهذا الميزان والتي تنعكس بشكل أو بآخر على ارتفاع او انخفاض مستوياته، ومن هذه البنود مقدار عجز الميزان التجاري للمملكة، إلى جانب بنود أخرى مهمة ككل من الدخل السياحي الذي يندرج تحت حساب الخدمات، وحوالات المغتربين التي تندرج تحت بند التحويلات الجارية، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي، وعلى النحو التالي:

- أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2.5 مليار دينار (8.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى (10.9% من GDP) خلال عام 2020 مقارنة مع (5.1% من GDP) خلال عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 15.5 مليار دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- سجل الثلث الأول من عام 2021 تراجع مقبوضات السفر بنسبة 69.7% لتصل إلى 237.3 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعاته بنسبة 53.7% لتصل إلى 88.4 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020.
- تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الأول من عام 2021 إلى انخفاضها بنسبة 1.2% لتصل إلى 790.7 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020.
- سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 496.7 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع 487.3 مليون دينار خلال عام 2019، ليسجل بذلك نمواً نسبته 2.0% أو ما مقداره 9.3 مليون دينار مقارنة مع العام الذي سبقه.

مصادر البيانات

- دائرة الإحصاءات العامة.
- وزارة المالية.
- البنك المركزي الأردني.
- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/06، البنك الدولي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021/04، صندوق النقد الدولي.

أداء القطاع المصرفي الأردني

تمكّن البنك المركزي الأردني من تحقيق استقراراً نقدياً ومالياً بفضل سياسته النقدية وأثرها في استقرار سعر صرف الدينار الأردني ومستوى الأسعار في المملكة، إضافة إلى دوره في تحفيز واستدامة النمو الاقتصادي المحلي ومستويات التشغيل واتباع نهج نقدي يوائم بين التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمتغيرات المحلية خاصّة في ظل التداعيات الأخيرة التي أفرزتها جائحة كورونا.

وتشير أبرز الاستطلاعات التي أجراها منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى ارتفاع مؤشر الثقة في النظام النقدي الأردني، وهو نتيجة طبيعية لنظام نقدي ومصرفي قوي أثبت صلابته في مواجهة التحديات التي ألمت بالاقتصاد الأردني.

وضمن هذا الإطار أعلنت البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال شهر آذار الماضي عن إطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني برأس مال 275 مليون دينار، حيث يعتبر هذا الصندوق المملوك بالكامل من قبل البنوك الاردنية أكبر صندوق استثماري يؤسسه القطاع الخاص، وأضخم شركة تؤسس في تاريخ المملكة من حيث رأس المال.

وجاءت فكرة إنشاء الشركة الاستثمارية تحفيزاً للاستثمار المحلي في ظل امتلاك الأردن فرصاً استثمارية واعدة وكبيرة بحاجة لاستغلالها بالشكل الصحيح لتحقق مردود إيجابي للاقتصاد الأردني ككل، وكذلك لضمان استفادة الشركات في فترة ما بعد جائحة كورونا، واستجابةً لما سيشهده مستقبل الاقتصاد الأردني والعالمي من تغيرات هيكلية وما أفرزته الجائحة من الكشف عن العديد من الفرص المتاحة في عدة قطاعات حيوية؛ مثل الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وفيما يلي قراءة ملخصة لأداء القطاع المصرفي:

أداء البنوك خلال الربع الأول 2021

أظهرت نتائج الربع الأول من هذا العام 2021 تمتع البنوك الأردنية بملاءة مالية جيدة مرتكزة في ذلك على قاعدة رأسمالية قوية ومتينة، حيث لعبت البنوك دوراً حاسماً وأساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمملكة في ظل جائحة كورونا، وفيما يلي أبرز تلك النتائج:

- أظهرت البيانات المالية المجمعة للبنوك الـ 15 المدرجة في بورصة عمّان، ارتفاعاً في صافي أرباحها بعد الضرائب والمخصصات بنسبة 59% للربع الأول من العام الحالي مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2020. حيث بلغ صافي أرباح البنوك بعد الضرائب والمخصصات 182.3 مليون دينار للربع الأول من العام الحالي مقارنة مع 114.8 مليون دينار للربع الأول من العام الماضي 2020، أي بارتفاع مقداره 67.4 مليون دينار.
- بلغ صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل حوالي 247.1 مليون دينار للربع الأول من العام الحالي مقارنة مع 170.9 مليون دينار عن ذات الفترة من العام 2020، أي بارتفاع مقداره 76.2 مليون دينار.
- انخفضت قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للربع الأول من العام الحالي بمقدار 33.5 مليون دينار وبما نسبته 21.2%، حيث بلغت قيمة تلك المخصصات حوالي 124.7 مليون دينار للربع الأول من العام الحالي، فيما بلغت للربع الأول من العام 2020 حوالي 158.2 مليون دينار، حيث ساهم انخفاض قيمة تلك المخصصات للربع الأول من العام الحالي إلى ارتفاع أرباح البنوك مقارنة مع ذات الفترة من العام 2020.
- وفقاً لنتائج الربع الأول من العام الحالي 2021 فقد كانت مؤشرات كابيتال بنك هي الأفضل بشكل عام، ويعزى ذلك إلى استحواذ بنك كابيتال على الأعمال المصرفية لبنك عوده في الأردن والعراق.

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2021 بمبلغ 291.7 مليون دينار وبما نسبته 0.5% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 57.3 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2021 بمبلغ 819.1 مليون دينار وبما نسبته 1.6% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 51.6 مليار دينار.
- ارتفع (إجمالي الموجودات المحلية كنسبة من إجمالي الموجودات) من 88.9% في نهاية عام 2020 إلى 89.9% في نهاية الثلث الأول من عام 2021.

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2021 بمبلغ 537.0 مليون دينار وبما نسبته 1.5% عن نهاية عام 2020 ليصل إلى حوالي 37.3 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2021 بمبلغ 550.8 مليون دينار وبما نسبته 2.0% عن نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 28.8 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من 76.7% في نهاية عام 2020 إلى 77.1% في نهاية شهر نيسان من العام الجاري 2021.
- ارتفع إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الموجودات من 64.5% في نهاية العام 2020 إلى 65.1% في نهاية شهر نيسان من العام الجاري 2021.

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2021 بمبلغ 906.8 مليون دينار وبما نسبته 3.2% عن نهاية عام 2020، ليصل إلى حوالي 29.5 مليار دينار.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية من 50.2% في نهاية عام 2020 إلى 51.5% في نهاية الثلث الأول من عام 2021.
- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي ودائع العملاء من 77.8% في نهاية عام 2020 إلى 79.2% في نهاية الثلث الأول من عام 2021.

أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي الأردني
كما هو الحال في نهاية نيسان 2021

البيان / السنة	2020	نيسان 2021	نسبة التغير %
السيولة المحلية (M2)	37,011.9	37,731.4	1.9
الاحتياطيات الأجنبية (ذهب وعملات)	13,198.9	12,921.7	(2.1)
الموجودات المصرفية	57,049.2	57,340.9	0.5
الودائع المصرفية	36,789.1	37,326.1	1.5
التسهيلات الائتمانية	28,634.6	29,545.9	3.2
سعر الإقراض لأفضل العملاء	%8.33	%8.34	0.01 نقطة مئوية

مصادر البيانات

- بورصة عمان.
- البنك المركزي الأردني.

أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي

بنك الإسكان يوقع اتفاقية مع بنك الصادرات والواردات الكوري

وقّع بنك الإسكان اتفاق مبدئي يحدد الإطار العام مع بنك الصادرات والواردات الكوري (KEXIM) لمنح سقف ائتماني لصالح بنك الإسكان بقيمة 130 مليون دولار، والتي سيكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني إلى جانب توطيد العلاقات التجارية مع كوريا الجنوبية.

ويلعبُ بنك KEXIM (الوكيل الرسمي لائتمان الصادرات في كوريا الجنوبية)، دوراً مهماً في اقتصاد الدولة القائم على التصدير من خلال تقديم الضمانات، والقروض، وتمويل المشاريع الضخمة، وبالتالي تسهيل التعاون الاقتصادي مع البلدان الأخرى. حيث يقدم KEXIM حزم تمويلية للبنوك الأجنبية على شكل خط ائتماني تستخدمه هذه البنوك لتقديم قروض لعملائها المحليين.

وبموجب هذا الاتفاق المبدئي، سيتمكن بنك KEXIM من الاستفادة من شبكة بنك الإسكان المنتشرة في أرجاء المملكة لتسهيل عمليات التبادل التجاري حيث سيساهم هذا الاتفاق وما سيتبعه من اتفاقيات لاحقة في تسهيل تصدير السلع والخدمات من كوريا إلى الأردن، وشراء المعدات الأساسية من قبل المستوردين الأردنيين العاملين في مشاريع إعادة الإعمار في الدول المجاورة، وشراء المنتجات الكورية الصنع من خلال خيارات التمويل المرنة، فيما سيقوم بنك الإسكان بإصدار اعتمادات لصالح مستفيدين في كوريا الجنوبية نيابة عن عملائه.

وأعرب الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمّار الصفدي، عن اعتزازه باختيار بنك KEXIM لبنك الإسكان للاضطلاع بهذا الدور المهم، لافتاً إلى التأثير الإيجابي بعيد المدى لهذه الشراكة على العلاقات التجارية بين الأردن وكوريا، مما سيسمح للشركات المحلية بإجراء عمليات تجارة دولية بيسر وسهولة. وأشار الصفدي إلى أهمية هذا النوع من الاتفاقيات وخاصة في ظل جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على اقتصاديات دول العالم، لا سيما في البلدان ذات الموارد المحدودة مثل الأردن، مبيناً أن توفر خيارات التمويل عالية الجودة ستمكن المستوردين الأردنيين والشركات الأخرى من القيام بعملها بشكل ميسر ومرن، مما يمهد الطريق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في فترة التعافي من أزمة كورونا.

وأعرب مون-كيو بانغ الرئيس التنفيذي لبنك KEXIM، عن سعادته بتوقيع هذا الاتفاق مع بنك الإسكان، البنك الرائد في الأردن الذي يتمتع بجدارة ائتمانية عالية وله أكبر قاعدة للعملاء، وقال: "سيسهم هذا الاتفاق الذي يعد خط الائتمان الوحيد بين KEXIM والبنوك العاملة في الشرق الأوسط، في زيادة حجم التجارة في مختلف القطاعات بما في ذلك السيارات والإلكترونيات والمنتجات الكيماوية بين البلدين. ونتوقع أيضاً أن يعزز هذا الخط الائتماني المشاركة الفاعلة للشركات في مشاريع إعادة الإعمار التي تجري في البلدان المجاورة. ونحن واثقون تماماً أن بنك الإسكان هو الشريك الأمثل لتحقيق هذه النتائج."

بنك الإسكان يطلق حملته السنوية المبتكرة لجوائز حسابات التوفير للعام 2021

يواصل بنك الإسكان سياسته الهادفة إلى تحفيز عملائه على اعتماد برامج تحفيزية للادخار وتنمية أرصدة حساباتهم الحالية، وذلك من خلال إطلاق حملته الترويجية السنوية لحسابات التوفير للعام 2021.

وتمكّن حملة الجوائز عملاء البنك من أصحاب حسابات التوفير المؤهلين للاشتراك بالجوائز ممن لا تقل أرصدة حساباتهم عن 100 دينار، فرصة الدخول إلى السحب على جوائز حسابات التوفير بفئاتها المختلفة، والموزعة كالتالي؛ 5 جوائز يومية قيمة كل منها 999 ديناراً، و5 جوائز شهرية قيمة كل منها 9,999 ديناراً، إضافة إلى جائزتين في منتصف العام قيمة كل منها 99,999 ديناراً، وجائزتين في نهاية العام قيمة كل منها 99,999 ديناراً.

وخلال هذه الحملة التي ستستمر على مدار العام، سيقوم بنك الإسكان بالإعلان على موقعه الإلكتروني ومنصاته عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن الفائزين بجوائزه المميزة.

ويتيح بنك الإسكان للعملاء الحاليين والجدد الراغبين بالاشتراك في هذه الحملة، فتح حسابات التوفير في أي من فروع البنك المنتشرة في مختلف محافظات المملكة، كما ويتيح للعملاء ممن يمتلكون حسابات حالية لدى البنك بالتحويل من حساباتهم الأخرى إلى حساب التوفير الخاص بهم عبر تطبيق إسكان موبايل ISKAN Mobile، أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية "إسكان 24/7" والبنك الناطق.

ويُعد بنك الإسكان أول بنك أردني يطبق نظام جوائز حسابات التوفير منذ عام 1977، ما يعكس ريادته واهتمامه بعملائه من أصحاب حسابات التوفير ورغبته في تشجيعهم على الادخار وتعزيز هذه الثقافة الإيجابية لديهم وبما يوفر لهم ظروف معيشية أفضل وأكثر استقراراً، كما تُعبر هذه الجوائز عن مدى تقدير البنك لعملاء هذه الحسابات والذين قاموا باختياره ليكون بنكهم الأول والمفضل ووضعوا ثقتهم به نظراً للخدمات المصرفية الشاملة والمميزة التي يقدمها لهم.

بنك الإسكان يطلق حملة جوائز جديدة على منتجات القروض

سعياً منه لتوفير الاحتياجات التمويلية لعملائه وتقديراً منه لثقتهم، أعلن بنك الإسكان – البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة - عن إطلاقه حملة جوائز جديدة على منتجات القروض الشخصية والسكنية والسيارات تحت شعار «قرضك كمان بربحك كاش»، والتي تعد الأولى من نوعها في السوق المصرفي الأردني.

وسيتأهل عملاء البنك الحاليين الذين سيقومون بتجديد قروضهم القائمة، والعملاء الجدد الذين سيحصلون على قروض جديدة خلال مدة الحملة للدخول في عملية السحب على مجموعة من الجوائز العديدة والقيّمة.

حيث تم تخصيص 18 جائزة يتم السحب عليها في عيد الفطر، قيمة كل منها 999 ديناراً، بالإضافة إلى سحب أسبوعي بدأ بعد عيد الفطر ولغاية نهاية العام، بواقع جائزة واحدة أسبوعياً، وبإجمالي 32 جائزة بقيمة 999 ديناراً لكل رابح.

ويعتبر إطلاق هذه الحملة استمراراً لنهج البنك المتميز في إطلاق الخدمات والمنتجات المصرفية الرائدة والمبتكرة، وتأكيداً على أن عملائه هم ركيزة عمله الرئيسية والذي يحرص دوماً على تلبية احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة والارتقاء بتجربتهم المصرفية على أكمل وجه.

ومن الجدير بالذكر أن البنك يطرح وبشكل دائم أفضل وأحدث الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة شرائح العملاء عبر حزمة متكاملة ومتنوعة من القنوات المتطورة والفعالة، من خلال شبكة فروعه الواسعة والمنتشرة في كافة مناطق المملكة وقنواته الإلكترونية المختلفة، ويواصل البنك تقديم مختلف المنتجات والخدمات المتطورة بمزايا متميزة وبما يتواءم مع احتياجات عملائه ويلبي طموحاتهم.

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank